الأهرام

المصدر :

التاريخ :

نقاط فوق الحروف

لدينا ملاحظات عدة على الجدل الدائر حول الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي، بعضها يتعلق بشكل الحوار، والبعض الاخر يتصل بموضوعه.

على الهامش استبق، واسجل انه ما كان لي ان ابادر الى اثبات تلك الملاحظات، الا بعد ما ادركت ان الحوار حول المسالة يدفع بشدة - عن خطأ او عمد - الى دائرة الالتباس والتغليط من قبل جوقة الشراح الذين تراهم يتصدرون كل منصة، والصائحين الذين يتقافزون في مقدمة كل موكب وزفة، واذ يحسب المرء ان هذه ساعة تدبر مسئوليات المستقبل، بثقلها وجسامتها، فان نفرا من الناس ابوا الا ان يستدرجوا الجميع الى تظاهرة تردد الشعارات الغلط وتمضي في الاتجاه الغلط!

بالشكل نبدأ..

فمنذ عرفت بنود الاتفاق وملاحقه، انقسم الناس حوله بين مؤيد ومعارض. وهو امر طبيعي ومفهوم، حدث في اسرائيل بصدد الاتفاق ذاته، ويحدث في اي مكان في الدنيا في شان اي اتفاق، فان معارضي الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي وضعوا - اعلاميا - في قفص الاتهام بسرعة مدهشة. حيث اعتبروا «معادين للسلام» حينا، «ومتطرفين» حينا آخرا.

ولا اعرف كيف يمكن ان يظل المرء مختلفا دون ان يصبح متهما، ولكن هذه قضية اخرى تستحق كلاما كثيرا، وثيق الصلة بتقاليد الحوار وقيم الممارسة الديمقراطية في العالم العربي، التي تعاني جدبا ملحوظا في هذه الناحية، الامر الذي جعل القاعدة الحاكمة لاي حوار سياسي هي: اذا لم تكن معي فانت ضدي!

ولا اعرف ان كانت مسالة العداء للسلام قد اخذت ماخذ الجد ام لا، لكن التهمة اطلقت وترددت في كتابات عدة.

من هم المتطرفون؟

هي دعوى ظاهرة التدليس، ليس فقط لان الاختيار النظري بين الحرب والسلام محسوم ولا يحتاج إلى مرافعة، ولكن ايضا لان صف المعارضين يضم عددا من الفلسطينيين الذين كانوا «ضالعين» في عملية السلام. ومن هؤلاء

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

الدكتور حيدر عبدالشافى رئيس الوفد الفلسطينى المفاوض، وفاروق قدومى رئيس الدائرة السياسية فى منظمة التحرير، ومحمود درويش وخالد الحسن وشفيق الحوت وعبدالله حورانى وهانى الحسن، وغيرهم من القيادات الفلسطينية البارزة. جميعا اختلفوا حول شروط السلام وحدود التنازلات المقدمة لقاءه، ولم يقل احد انهم كانوا ضد السلام كمبدأ.

كان مدهشا ايضا ان تلصق تهمة التطرف بمعارضى الاتفاق الامر الذى جعل من مجرد الاختلاف فى الراى دليلا على تطرف صاحبه. وهو استخدام جديد وخطر للمصطلح ومن شانه ان يلاحق المخالفين بتهمة لها ايحاءاتها السلبية، خصوصا فى الظرف الراهن، فى حين ان كل ما فعلوه انهم راوا فى تحقيق المصلحة الفلسطينية رايا اخر.

احد القادة الفلسطينيين المتحفظين على الاتفاق قال لى ان الحوار الدائر يتسم بالعبثية الى حد كبير. فالمفاوضات الجارية مع الاسرائيليين اشبه بقصة رجل استولى على بيت اخر، وابقى على اصحابه فى غرفة واحدة من غرف البيت. وبعد سنوات من النزاع بين مالك البيت وغاصبه، قرر الاثنان اللجوء الى المفاوضات. لكن الذى استولى على البيت حدد منذ البداية انه مستعد للتفاوض فقط على تفاصيل حياة المالك واسرته وفى الغرفة التى ابقيت لهم. فى اى اتجاه يضعون السرير وخزانة الثياب، وفى اى زاوية يعلقون مصباح الانارة ومتى يحق لهم فتح النافذة او اغلاقها اما وظيفة البناية وحق استخدام الكهرباء والمياه والهاتف، ودخول المنزل والخروج منه، هذا كله اعتبر خارج نطاق المناقشة. فى حين ان ملكية الارض وعودة المنزل الى اصحابه، اصبحت امورا غير معترف بها اصلا، ولا هى قابلة للتفاوض.

وجه العبث فى الموضوع ان صاحب البيت هو الذى اصبح يتعرض للضغوط لكى يتنازل ويصل الى «حل وسط» مع الاخر. عندما طالب بحقه فى الارض والبيت قالوا له انت مجنون. وحين يئس ورفض، واراد ان يمارس حريته فى حدود الغرفة التى خصصت له دون تدخل من مغتصب البيت، قالوا له انت متطرف ورافض للتعايش!

يثير هذا الموقف فى جملته قضية المعيار الذى يقاس به التطرف والاعتدال فى المسائل العبثية. وهو معيار افسده الهوى السياسى واصبح القابض على زمامه، والفاصل فى امره، ليس صاحب الحق، ولكن صاحب القوة.

بحيث اصبح «الاعتدال» صفة تطلق على من يسلم بما يفرضه الاقوى، بقدر ما ان «الواقعية» صارت تعنى القبول بالامر الواقع او التكيف معه، كما هو، وليس كما يفرضه الموقف المبدئى المتمثل فى الالتزام بقيم الحق والعدل.

ان التعامل مع الاعتراضات المثارة فى زاوية التطرف والاعتدال خطأ جسيم يضر بالقضية ويسئ الى المخلصين لها فى ذات الوقت، فى حين ان استقبالها انطلاقا من الاقرار بالحق فى الاجتهاد والاختلاف، يخلص الموقف من اسباب التوتر، وينزع منه فتيل التفجير، ويعزز قيمة الحوار فى الساحة، بدلا عن ان يحيلها الى مسرح للاشتباك والتراشق.

أول احتلال بالتراضى!

ملاحظاتنا حول الموضوع تتقدمها ثلاث هى:

● الاولى ان الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير والدولة الاسرائيلية بولغ فى حجمه كثيرا، فضلا عن انه يثير العديد من علامات الاستفهام المحيرة. واذ ينبغى الا نقلل من قيمة الخطوة التى تمت، فاننا ننكر بان الاعتراف كان فى الاصل وسيلة لتحصيل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، ولم يكن غاية فى ذاته. ومن اسف ان البعض احاط الاعتراف بهالة كانت تعتبره بلوغا للمراد وكسبا للقضية المستعصية، فى حين انه لايعدو ان يكون خطوة اجرائية لفتح باب المرافعة فى القضية. وحين يقترن الاعتراف باجهاض القضية او شطبها من الجدول، فانه يصبح كمينا يستوجب الانتباه والحذر الشديدين.

من ناحية ثانية فان اعتراف المنظمة «بحق دولة اسرائيل فى الوجود فى سلام وامان» يشكل اقرارا بوجود دولة قائمة فعلا، ويفرض التزاما بالعمل على توفير السلام والامن لهذه الدولة من خلال «نبذ استخدام الارهاب ومنع العنف وتاديب المخالفين»، فى حين ان اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية اقتصر على اعتبارها ممثلا للشعب الفلسطينى، دون الاعتراف بحق هذا الشعب فى تقرير المصير، وانشاء دولة مستقلة له على ارضه.

من ناحية ثالثة فان اعتراف منظمة التحرير بالدولة الاسرائيلية غير قابل للتراجع، فثمة اتفاقية دولية تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول فى حين ان اعتراف الحكومة الاسرائيلية بمنظمة التحرير اشبه بالاعتراف بالكيانات او المجالس النوبية او المحاربة التى تمثل شعوبها. وهو اعتراف واقعى فى غالب الاحيان يمكن التراجع عنه.

ناهيك عن ان الاعتراف بالمنظمة مشروط

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فهمى هويدى

بتحقيق التعهدات التى التزم بها الرئيس ياسر عرفات فى رسالته، حتى اذا لم تتحقق تلك التعهدات لاى سبب كان، فانه يمكن سحب الاعتراف بالمنظمة على الفور.

● الملاحظة الثانية، ان ما تم اقراره من مبادئ يصنفها الخطاب الاعلامى فى خانة الانجاز الكبير، يظل بعضها بكثير دونما تقرره الاتفاقات والمواثيق الدولية. الامر الذى ادى من الناحية العملية الى تنحية تلك الاتفاقات والمواثيق جانبا واسقاط مرجعيتها. والبدء من الصفر على طاولة المفاوضات، ومن الدراسات التى اجريت حول الموضوع تبين ما يلى:

ـ طبقا للقرارات الدولية، من القرار ٢٤٢ الى القرار ٧٩٩، فان اراضى الضفة والقطاع تعتبر «اراضى محتلة» او تظل اسرائيل «قوة احتلال» تخضع لاحكام القانون الدولى سواء فيما يتعلق بمعاملة المدنيين والممتلكات اوفيما يتعلق بتحرير هذه الاراضى فى النهاية. غير ان الاتفاق الاخير يقضى بحل القضية على ثلاث مراحل: ادارة غزة واريحا اولا ـ ثم مرحلة الحكم الذاتى فى الضفة والقطاع ـ وبعد ذلك مرحلة الوضع النهائى الذى ستجرى بصدده المفاوضات قبيل انتهاء الفترة الانتقالية، المقدرة بحد اقصى خمس سنوات.

وهذا الحل الذى تم الاتفاق عليه يلغى عمليا الوصف القانونى للاراضى المحتلة، ويقنن بقاء الاحتلال للضفة الغربية لمدة خمس سنوات. حتى تصبح هذه هى المرة الاولى فى التاريخ التى يستمر فيها الاحتلال بالتراضى، القائم على اتفاق الغالب والمغلوب ! وهو يعنى ان الطرف الفلسطينى استغنى عن مرجعية القرارات الدولية، وقبل بحلول تفاوضية ملزمة عوضا عنها. ومن ثم فان المسألة اخرجت من نطاق القانون الدولى، واصبحت محكومة باطار تعاقدى ثنائى بين الطرفين الفلسطينى والاسرائيلى. الامر الذى يسقط عن بقية الاراضى المحتلة الضمان الذى يحدده القانون الدولى للمدنيين وممتلكاتهم فى «الاراضى المحتلة».

ـ اصرت اسرائيل على عدم وصف الضفة والقطاع بانها «اراض محتلة» وتمسكت باعتبارها مجرد «اراض» دون اى تعريف او هوية. رغم ان اتفاقية جنيف تنص صراحة على انه «تعتبر الارض محتلة عندما توضع بالفعل تحت سلطة جيش عدو».

وبعدما اسقطت صفة الاحتلال، وتعهدت منظمة التحرير بالغاء مبدا «الكفاح المسلح»، وبعدما اشار الاتفاق الى وجوه مختلفة ومتعددة من التنسيق والتعاون بين الجانبين، فان صفة الاحتلال للاراضى الفلسطينية الباقية قد ذوت وانعدمت، وفقدت بالتالى الضمانات القانونية الدولية المقررة فى هذه الحالة، ناهيك عن اسقاط حق «مقاومة الاحتلال» فى الاراضى الفلسطينية الباقية. وهو الحق المعترف به دوليا لكل بنى البشر.

ـ ينص الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى على ان انتخابات المجلس التنفيذى المنوط به ادارة غزة واريحا، تخضع لاتفاق ثنائى (فلسطينى اسرائيلى) لاحق، يحدد نظام الانتخابات وكيفية المشاركة فيها، وصيغة المراقبة الدولية لها، والقوانين والاجراءات المتعلقة بحملتها. وهو وضع شاذ لا يقحم اسرائيل فقط فى تنظيم الانتخابات الفلسطينية، ولكنه ايضا يتعارض مع نصوص القانون الدولى خصوصا اعلان منح الاستقلال للشعوب المستعمرة، الذى يعطى تلك الشعوب الحق فى تقرير مصيرها بحرية كاملة، دون تدخل اية جهة اجنبية تدعى انها صاحبة مصلحة فى الموضوع.

نبادلهم نفس الشعور

● الملاحظة الثالثة اننا نفهم ان يقول قائل بان ذلك غاية ما امكن تحصيله فى ظل الظروف الفلسطينية والعربية الراهنة. ومن ثم فقد قبلنا باقل القليل لانه الخيار الوحيد الذى بدا متاحا امام المفاوضين، وشئ عاجز خير من لاشئ على الاطلاق. هذا المنطق نفهمه ونحترمه، انما الذى نذهش له حقا ان تنصب السرادقات احتفالا «بالانتصار الكبير» وان نتصرف وكان السلام قد حل بالفعل، ولم تعد بين العرب واسرائيل مشكلة تعترض طريق التفاهم والمحبة، والتطلع الى افاق المصالح المشتركة، باعتبار ان الذى فات مات وان احلام المستقبل كفيلة بنسخ جراحات ومرارات الماضى.

قرات ان رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق رابين اجتمع مع كتلة حزب العمل فى «الكنيست» لشرح الاتفاق الاخير، وقال لهم: سانحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، لان الوفد الفلسطينى لم يعد قادرا على تقديم شئ. ولا اخفى اننى افعل ذلك بتقزز...» ولم يخف الرجل مشاعره وهو يتحدث عن المنظمة، التى وصفها بانها «تنظيم قتلة من ابشع ماعرفته الانسانية(!) لكنه تغير واعتذر عن ماضيه، بل ولم يعد المنظمة التى كنا فى صراع معها».

ولا اعرف لماذا لا نتحدث نحن بنفس المستوى من الصراحة والوضوح، فلا نتردد فى تذكير رئيس الوزراء الاسرائيلى بدوره فى تكسير عظام الفلسطينيين، ثم لا نتحرج من الاقرار بما فى الاتفاق من ثغرات جعلته لا يلبى الحد الادنى من طموحات الشعب الفلسطينى، ولا يتناسب مع ما قدمه ذلك الشعب من تضحيات طيلة العقود الاربعة الماضية.

لماذا لا نقول للساسة الاسرائيليين اننا نبادلهم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

نفس شعورهم، واننا لم ننس الذى فات، من بير ياسين الى صبرا وشاتيلا، ولن نغفر الا اذا اعتذروا بدورهم عن ماضيهم، ولن نتسامح الا اذا اثبتوا بالفعل انهم تغيروا؟ولماذا لا نعلن على شعوبنا اننا قبلنا بالهم رغما عنا، واننا تجرعنا كاس السم كارهين ومضطرين، فذلك اشرف واكرم لنا ولاولادنا ولشهدائنا ؟

ليست مفهومة تلك الجهود التي يبذلها البعض لتزيين ما جرى وتبريره سواء باسباب متعلقة بالمتغيرات الكونية التى طرات على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، او بما زعمه من ادعى بان الامر فرضه «توازن الضعف» بين الفلسطينيين واسرائيل.

ونحن لا ننكر دور معادلات ما بعد الحرب الباردة، ولا تاثير حالة الضعف العربى العام، ولكننا ينبغى ان نقرر ايضا بان قيادة منظمة التحرير تعرضت فى مرحلة ما قبل الاتفاق لضغوط امريكية وعربية قوية، لم تشهد لها مثيلا فى تاريخها.... اذ ليس خافيا ان نفوذ اسرائيل ورجالها فى الادارة الامريكية الجديدة فى اوجه ونروته وليس سرا ان وقف الدعم العربى لمنظمة التحرير كاد يصيبها بالشلل، وان استمرار ذلك الدعم كان مشروطا بالاتجاه نحو التسوية.

كما انه ليس سرا ان الرئيس ياسر عرفات تعرض لضغوط شديدة في الفترة الاخيرة وجهت الى شخصه واستهدفت الحد من تحركاته. كما ان منظمة التحرير نكرت مؤخرا بان مدة بقائها فى تونس قد انتهت فى العام الماضى(استقرت المنظمة فى تونس سنة ٨٢، وكان الاتفاق المبدئى ان تبقى هناك لعشر سنوات). ومن ثم فعليها ان تبحث عن مقر اخر، او ان تناقش من جديد ترتيبات اقامتها فى تونس، اذا ما ارادت ان تواصل البقاء هناك. تزامنت تلك الضغوط مع الانطباع الذى ساد فى دوائر منظمة التحرير، ومؤداه ان الوقت لم يعد فى صالح المنظمة، وان «حماس» بصدد سحب البساط من تحت اقدامها فى الارض المحتلة، ومن ثم فمن الضرورى التعجيل بالتوصل الى اى حل باى ثمن، فجرى ما جرى!

الشجاعة مطلوبة لمثل هذه المصارحة، ليس فقط لكى ندرك حقيقة ما جرى، ولكن ايضا لاننا اشد ما نكون حاجة الى فضيلة الشجاعة، للتعامل مع احتمالات المستقبل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية